محاضرة رقم ١	
الكلية	الزراعة
القسم	الاقتصاد الزراعي
المادة باللغة العربية	تجارة خارجية
المادة باللغة الانجليزية	Foreign Trade
المرحلة	الرابعة
السنة الدراسية	2024-2023
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	أ. م. د سعد عبد الكريم حماد
العنوان باللغة العربية	ماهية التجارة الخارجية
العنوان باللغة الانجليزية	The nature of foreign trade
المصادر والمراجع	الطائي ، د . غازي (1999) كتاب الاقتصاد الدولي ، دار الكتب ، الموصل .
	الدليمي ، د . سعد عبد الكريم حماد (2023) كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية) ، دار الدكتور للعلوم ، العراق .
	المشهداني ، د . خالد احمد فرحان (2017) كتاب التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، دار الايام للنشر والتوزيع ، الاردن .

المحاضرة : الأولى

ماهية التجارة الخارجية The nature of foreign trade

مفهوم التجارة الخارجية

هي عملية التجارة التي تتم بين الدولة ودول العالم الاخرى المتمثلة بالسلع المادية والخدمات والنقود والايدي العاملة .

هي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت سلع وخدمات منظورة او غير منظورة .

التجارة الداخلية هي عملية انتقال السلع والخدمات داخل حدود الدولة .

اسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن ايجاز الاسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية بالاتي :

1- المشكلة الاقتصادية : استمرار تزايد الحاجات الانسانية وتناقص الموارد الطبيعية وصعوبة اشباع الحاجات ضمن الدولة الواحدة .

2- اتساع الفجوات الاقتصادية : الفجوة المحلية (الادخار) ، الفجوة الخارجية (العملة الاجنبية) ، الفجوة التكنولوجية والتقنية ، فجوة الموارد الطبيعية .

3- تباين الانتاج الزراعي والصناعي والاستخراجي بين دول العالم ولا سيما بين دول الشمال التي تشكل مركز العولمة وبين الدول النامية التي تشكل المحيط في العولمة .

4- تباين نوع وحجم وجودة التكنولوجيا والتقنية والمعلوماتية بين دول العالم .

5- لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي دولة دون الحاجة للأخرين .

6- فائض الانتاج وكيفية تصريفه .

7- المنافسة الشديدة في جني ارباح التجارة الخارجية من قبل الشركات الاجنبية .

9- رفع مستوى المعيشة لدى الشعوب .

10- اختلاف الأذواق تؤدي إلى اختلاف نوعيات وكميات السلع المتبادلة ، وشروط التبادل أيضاً بين الدول، ويعد من العوامل المهمة المحددة للطلب على السلع في التجارة الخارجية.

اهمية التجارة الخارجية

تظهر اهمية التجارة الخارجية من خلال المؤشرات الاتية :

1-تحقيق التنسيق والتعاون بين دول العالم المختلفة .

2-تعتبر التجارة الخارجية مؤشر مهم لقوة الدولة الانتاجية والتنافسية في الاسواق الدولية .

3-زيادة الدخل القومي .

4-نقل التطور التكنولوجي .

5-تحقيق التوازن في الاسواق المحلية .

6-تحقيق متطلبات المستهلك المحلي واشباع رغباته .

7-زيادة الرفاه الاقتصادي .

الفروق والاختلافات بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

هناك فروقات أساسية بين التجارة الخارجية والداخلية وهي:

1- اختلاف النظم النقدية والمالية : إن المعاملات التجارية داخل الدولة تتم وفق عملة واحدة وهي عملة الدولة المعنية ، وذلك لعدم وجود قوانين أو قيود تُفرض على انتقال العملة داخل الدولة الواحدة ، بينما نجد إن المعاملات التجارية الخارجية التي تتم بين الدول تخضع لقيود تحد أو تمنع انتقال العملة ، وذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها ، لذلك فأن المعاملات التجارية الخارجية تحيطها بعض المخاطر على عكس المعاملات التجارية الداخلية .

2- اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : إن نظام الدول وسياساتها القانونية ، والتشريعية، والاقتصادية ، والضريبية ، والاجتماعية وغيرها تختلف من دولة إلى أخرى ، ويترتب على ذلك إن الدولة تفرض نظاماً خاصاً للتعامل مع الدول الأخرى يختلف عن نظامها الداخلي ، مثل فرض الرسوم الجمركية ، ونظام الحصص ، والرقابة على النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية فقط ، أما التجارة الداخلية فتخضع لنظام وسياسة واحدة تطبق على جميع القطاعات في الدولة .

3- الاختلاف في قدرة انتقال عوامل الانتاج : يقصد بها انتقال عوامل الانتاج وقدرتها على التحول من نشاط إلى آخر (الانتقال الاقتصادي) أو من مكان إلى آخر (الانتقال الجغرافي) ، حسب اختلاف عوائدها ، إن انتقال عوامل الانتاج داخل الحدود الدولة الواحدة لا تواجهه عقبات أو عراقيل ، في حين انتقال هذه العوامل على المستوى الدولي يواجه العديد من الحواجز والصعوبات تتمثل في القوانين والحواجز الجمركية والسياسات التجارية المتبعة من قبل الدولة وهو ما يؤدي إلى بقاء التباين في الأجور ومعدلات الفائدة بين الدول ، بمعنى إن عوامل الانتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك والانتقال على المستوى الداخلي مقارنة بالتحرك على المستوى الخارجي .

4- الاختلاف في طبيعية الأسواق : إن الأسواق العالمية تكون فيها المنافسة أكثر منها في الأسواق المحلية ، بمعنى إن المنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع هذا السوق ، أما إذا أراد أن يخرج عن نطاق هذا السوق ليدخل إلى السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فأنه يواجه سوق ذات مرونة طلب أعلى ، ومن ثم فان عليه أن يكيف سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق وقد يكون من الضروري أن يتبع سياسة التمييز السعري ، إذ قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق الدولية بسعر يختلف عن سعرها في السوق المحلية ، ولعل من أهم هذه العوامل التي تسبب مثل هذا الاختلاف في

مرونات الطلب هي مجموعة العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها السعة عن انتقالها عبر حدود الدول المختلفة .

5- إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال التجارة الخارجية ، وهذا فرق جوهري بين نشاط التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، فالتجارة الخارجية تتم بين البلدان المختلفة من ناحية الإنتاجية ، الأمر الذي يساعد على توزيع الثروات الوطنية بين بلد وآخر، في حين إن التجارة الداخلية تتم داخل الاقتصاد الوطني ، واختلاف الإنتاجية داخل فروع الاقتصاد الوطني لا تساعد على تكوين تراكم داخل الدولة الواحدة .

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تخضع التجارة الخارجية ونشاطاتها للسياسات التجارية التي تحكمها، إلا أنها تتأثر كذلك بالعديد من العوامل، سنتعرف على أهمها كالآتي :

1- توزيع الموارد الطبيعية

يقصد بتوزيعها بين الدول ، وهذا التوزيع قد يعمل على وجود تباين واختلاف في تحديد مصدر الثروة لدولة ما ، ومن ثم يحصل نوعاً من التمركز والتخصص الكبير في التبادل التجاري الدولي ، إذ يمكن أن تصدر إحدى الدول مجرد سلعة واحدة لا أكثر .

2- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها

يؤثر حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها في التجارة الخارجية عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة ، فضلاً عن ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الواسع .

3- المناخ

المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة ، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجياً بسبب التقدم العلمي ، فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة ، فضلاً عن إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية .

4- التكاليف والأسعار

بمعنى مدى ما يكلفه كل عنصر من العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم ، إذ إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها ، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف و الأسعار المرتفعة ، أي إن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب .

5- الجودة

يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقاً في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

6- التخزين

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية ، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع ، نظراً للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول .

7- التمويل

إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل ، فإذا وجدت المؤسسات المالية و البنوك على مستوى العالم ، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات ، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري .

8- الندرة النسبية

بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها .

9- الرواج والكساد الاقتصادي

الرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول ، ومن ثم زيادة حجم التجارة الخارجية ، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.

10- نفقات النقل

تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية ، إذ إن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولاً مربحاً.

11- اختلاف الأذواق

تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية ، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيراً ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات ومن ثم التأثير في حجم التجارة الخارجية.

12- الظروف السياسيـة

يؤدي العامل السياسي دوراً كبيراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية ، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين .

13- الإجراءات الإداريـة

يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك ، وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة .

14- القوانيـن والتشريعـات

تخضع التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة ، تعمل على تقييدها بدرجة أو بأخرى أو تحريرها من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي .

15- الإضرابات العمالية

تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج ، ويكون حجم الخسارة في الإنتاج تبعاً لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات .

أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

إن للتجارة الخارجية تأثير على أسعار المنتجات في الدول المصدرة والمستوردة ، مما يسهم ذلك في التأثير على مستوى التشغيل وأجور العمل في داخل الدولة من خلال الطلب على العمل ومستوي التشغيل والبطالة ، كما وإن التغييرات الحاصلة في أسعار المنتجات بسبب منافسة السلع المستوردة يؤدي ذلك إلى تغيير فرص الربح المتاحة للمنتجين ، وهذا يدفع بتوجيه الاستثمارات نحو السلع المصدرة ذات التكاليف

المنخفضة والأكثر ربحية، ومن ثم تسهم في تغير الطلب على المواد الأولية والأيدي العاملة، وقد ينتج عن ذلك ارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج.

إن التجارة الخارجية تعد ذات فاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تصدر الدول النامية المنتجات الأولية والزراعية وتستورد السلع الرأسمالية بالمقابل ، لذلك تعتمد التنمية الاقتصادية لأي بلد بشكل كبير على التجارة الخارجية التي تساهم في زيادة الدخل القومي ، وإن زيادة حجم الصادرات والتوسع في الأسواق عن طريق الدخول للسوق الدولية يعمل على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعظيم القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وخلق فرص عمل، بسبب تنامي الصناعات الموجهة نحو التصدير، كما تعمل على توفير النقد الأجنبي، وتوفير السلع الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي.

كما تعد التجارة الخارجية هي في الأساس عملية انتقال دولي لعوامل الانتاج والتكنولوجيا والسلع والخدمات والتي تعزز من الرفاهية من خلال أمرين : الأول تسهم في توسيع سوق إنتاج أي دولة خارج الحدود الوطنية لها وقد يضمن أسعار أفضل ، والثاني توفير عوامل الانتاج والتكنولوجيا والسلع التي إما غير متوفرة أو متوفرة لكن بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها من الخارج ، مما يسهم في حصول المستهلكين على السلع وإشباع رغباتهم .

إن أهم مبدأ للتجارة الخارجية هو قانون التكاليف النسبية الذي يدل على إن ما يصدره أي بلد لا يتحدد بطبيعته بمعزل عن غيره، بل فيما يتعلق بخصائص شركائه في التجارة، كما إن الاستخدام الأمثل لقوى الانتاج في العالم هو ميزة اقتصادية مباشرة للتجارة الخارجية، إذ تعمل التجارة الخارجية كقوة ديناميكية عن طريق زيادة حجم السوق ونطاق تقسيم العمل تسمح باستخدام أكبر للآلات والمعدات، وتحفز الابتكارات، وتتغلب على عدم القابلية للتجزئة الفنية، وتزيد من انتاجية العمل ومن ثم تسهم التجارة الخارجية في زيادة العائد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن توضيح أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية بإيجاز كالآتي :

1- تسهم في زيادة حجم الصادرات في الحصول على الموارد المالية التي تعد مصدراً رئيساً للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ولا سيما في البلدان النامية .

2- تحفز المنافسة الدولية إذ تحفز المستثمرين للبحث عن أساليب لخفض تكاليف الإنتاج ، فضلاً عن كونها من أكثر الطرق فاعلية في إبعاد الاحتكارات غير الكفوءة عن العمل في التجارة .

3- توسع حجم الأسواق إذ تشجع المبدعين على الابتكار وتحقيق أفضل استخدام للآلات والمعدات ، وتسهم في سهولة التخصص وتقسيم العمل .

4- زيادة الدخل القومي وهذا الزيادة تأتي من المستويات المرتفعة والاستثمار، ولاسيما الزيادة في دخل المصدرين والمبتكرين .

5- الاستفادة من انتقال المهارات والتكنولوجيا من دولة لأخرى ، وكذلك تخلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين وتدفع المستهلك للعمل .

أما أثر الاستيرادات على التنمية الاقتصادية فيمكن إيجازه بالآتي :

1- تسهم في استيراد السلع الرأسمالية من الآلات والمكائن والمعدات في بداية مراحل التنمية الاقتصادية وذلك يسهم في زيادة الانتاج القومي للدولة المستوردة ، إذ تعاني أكثر الدول النامية من نقص كبير في السلع الرأسمالية التي تحول بينها وبين استغلال مواردها من المواد الاولية على النحو الأمثل والتي لها ميزة نسبية فيها ومن ثم تتمكن من إنتاج السلع بأدنى كلفة ممكنة وتدخل في الأسواق الدولية للمنافسة والحصول على الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية وليس لها سبيل إلا من خلال الاستيرادات .

2- الحصول على السلع المختلفة بأسعار مناسبة وإتاحة الفرصة بالحصول على السلع التي لا تستطيع إنتاجها .

3- توفير السلع الوسيطة التي تدخل في عملية الانتاج ونقل التكنولوجيا والعلوم وتدريب الأيدي العاملة ونقل المهرات والخبرات وسد النقص في السوق المحلية من السلع الاستهلاكية وتوفير متطلبات السوق المحلية وتحسين المستوى المعيشي وتعمل الاستيرادات على منافسة المنتج المحلي، ومن ثم فإنها تخلق منافسة بينهما مما يؤدي إلى تحسين شروط الانتاج المحلي وتطويره .